

التقرير التركيبي

لفعاليات الملتقى الوطني للمنظمات الشبابية

... تفكير، عمل مشترك و تمكين



بالمركب الدولي مولاي رشيد بوزنيقة ، 08 ، 09 نونبر 2014

السياق العام:

أولا: من أجل بناء فضاء مدني شبابي متعدد وذمجي

تحت شعار: تفكير، عمل مشترك و تمكين، تنظم الحركة الشبابية المغربية الملتقى الوطني للمنظمات الشبابية، والذي يعد فضاء للتداول و تعزيز منهجية التدبير المشترك بين المنظمات الشبابية، في أفق خلق أرضية إستراتيجية مشتركة، تقوي التحالفات الموضوعاتية حول تعزيز موقع الشباب في السياسات العمومية. كما يشكل الملتقى الوطني للمنظمات الشبابية تعبيرا قويا على حرص الحركة الشبابية على رفع تحدي مواكبة إعمال المداخل الدستورية والمؤسسية الكفيلة بتمكين الشباب و المجتمع المدني، وفق المرجعيات الوطنية والدولية، وانطلاقا من مقاربة الحق في المشاركة الذي تضمنه المواثيق الدولية ومقتضيات الدستور الجديد.

كما يجسد الملتقى الوطني للمنظمات الشبابية الإيمان الراسخ أن الحركة الشبابية قد استطاعت أن تعطي نفسا جديدا للإصلاحات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي من خلال رفع المطالب المرتبطة بالديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون، بارتباطها القوي بنض الشارع من جهة و تقوية مبادرات مدنية قادرة على ضمان مشاركة الجميع في بناء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وضمان مشاركة الجميع وعلى رأسهم شباب في تحقيق تنمية ديمقراطية منصفة مبنية على الإصغاء لكل قوى الشعب المغربي، و نابعة من تملك الجميع للإصلاحات التي عرفها المغرب.

تنظيم الملتقى الوطني للمنظمات الشبابية يجسد حرص مكونات الفعل الشبابي على تعزيز وعي جديد لدى الشبيبة المغربية بأهمية الانخراط كفاعلين/ات وشركاء على قدم المساواة مع الحكومات في تنفيذ السياسات العمومية خاصة التي تقبى الشباب، من خلال تطوير مبادرات تعمل على تنمية قدرات الشباب لممارسة المواطنة وتحسين الحكامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما أن هذا الوعي المتطور بسرعة لدى الشباب المغربي يعد دعوة واضحة لتطوير رؤية مبتكرة وطموحة، تروم تطوير "عقد اجتماعي" جديد بين الدولة وبين هذه القوة المتنامية والواعية من المجتمع، عقد يستجيب لقدراتهم ويحقق كرامتهم ويضمن مشاركة بناء توفّر نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من التنمية. إن خيار الحركة الشبابية استمرارية النضال من داخل الحركة المدنية الديمقراطية دفاعا عن القيم الكونية للديمقراطية وحقوق الإنسان وترسيخ المواطنة الفاعلة واحترام التنوع والاختلاف يعبر عن تمسكها بحقها في المشاركة في تدبير الشأن العام والرقابة و المسائلة و المحاسبة، حتى تنصدى جميعا لكل أشكال التضييق والتشكيك والتبعية والمقاربة الضبطية للمشهد الشبابي التي نشهدها مؤخرا.

حيث أضحى من الضروري اليوم، التفكير بشكل جمعي حول إمكانات تقوية مسلسل بناء الفعل الشبابي عبر توحيد رؤى المنظمات المدنية الشبابية ومواقفها في ارتباط بالأدوار التي أن تلعبها في إعداد، تنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

خصوصا أن هذا اللقاء يأتي في سياق اتخاذ الحكومة المغربية مجموعة من التدابير والمبادرات في التعاطي مع الشأن الشبابي و المدني نذكر منها:

أولا: اختتام مسلسل الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، وما واکبه من مبادرات مدنية موازية.

ثانيا: مسلسل إعداد مشاريع القوانين المرتبطة بالمجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعي وبالقانون الإطار للشباب.

ثالثا: اعتماد الإستراتيجية الوطنية المندجة للشباب 2015 – 2020.

رابعا: الإعلان عن أجندة الاستحقاقات الانتخابية في أفق 2015.

ولعل المتبع لهذا السياق، سرعان ما يستشف أنه رغم توفر إرادة سياسية قوية لإشراك الشباب في تدبير السياسات العمومية، فقد أقرت مجموعة من التقارير بالعجز القائم على مستوى مشاركة الشباب وإدماجهم في سيرورة التحول ليس فقط كمستفيدين ولكن كفاعلين في تحقيق الإصلاحات الديمقراطية بالمغرب.

حيث أصبح مطروحا على الحركة الشبابية المدنية الديمقراطية اليوم، العمل على تمكين الشباب ومنظمتهم المدنية من آليات وميكانزمات المساهمة والمشاركة في تتبع وتقييم أوراها الإصلاحات المؤسسية الحقيقية وتحسينها عبر خلق ديناميات **اليقظة الشبابية** التي تعمل على تطوير مجموعة من الأنشطة ذات الطابع التكويني والتعبوي والتحسيس في القرى والأحياء، وبناء قدرات الشباب ومنظمتهم من أجل تيسير مساهمة هذه القوة المدنية في تحقيق متطلبات

المغرب الديمقراطي. أمام هذه الرهانات المطروحة على الحركة الشبابية المغربية اليوم، تظل هذه الأخيرة أمام إكراهات عديدة، تعيق مساهمتها في رفع تحديات المرافقة الجمعية والمدنية، من الناحية الفكرية والميدانية والحقوقية، للأجيال الجديدة من الشباب الذي عبر عن رغبته في المساهمة في صناعة مستقبل بلاده، وجعل الفعل الشبابي المدني الأكثر قدرة على استيعاب جزء من الطلب الكبير على المشاركة الذي عبرت عنه فئات الشباب المغربي، حيث صار من الضروري اليوم، تعزيز الحوار العمومي وتنمية قدرات القيادات الشبابية في مجالات العمل المدني عن قرب وتطوير منظومة تفكير مدنية تربط الحركة الشبابية بإكراهات المستقبل الديمقراطي.

ثانيا: التفكير الجماعي مدخل أساسي نحو تعزيز البناء المشترك

لهذه الغاية الحركة الشبابية المغربية نداء للمنظمات الشبابية للعمل المشترك يجسد قوة التعدد والاختلاف، ويجسد آلية لإدماج وانخراط الفعل الشبابي في الدينامية المدنية التي تمثل انعكاسا لاستمرارية الحراك الديمقراطي الذي أعطى الشباب شرارته الأولى بأشكال تعبيرية جديدة تلتنى إلى مجموعات اليقظة ضد الفساد والاستبداد. وعي يجسد الحاجة إلى تعاقبات جديدة على اعتبار أن معركة الديمقراطية لازالت مستمرة، وأن إشكالات انعدام الحكامة وغياب الرؤية ومفارقة العزوف، إنما هي تجليات مرحلة التفكك العلاقات التقليدية بين الشباب والمجتمع. حيث أن التوقع والاصطفاف وفق مرجعيات وروى واضحة تستخدم مستقبل الديمقراطية وتحصنها من الانحرافات والتراجعات تقتضي بناء تنظيمي شبابي فاعل ووازن، يلتزم حوله العمل الجمعي الشبابي ذا طبيعة أفقية تلامس السياسات والقوانين والبرامج، والعمل المباشر عن قرب الذي ينبع من المعيش اليومي للمواطنين والمواطنين ويتفاعل مع قضاياهم. كما أن الحاجة ملحة اليوم إلى توسيع ومأسسة جسور الحوار العمومي بين مختلف مكونات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية، والتأسيس إلى بروز فعل مدني شبابي يعطي الفرصة للجميع للمشاركة في تحقيق الإصلاحات الديمقراطية عبر 3 مداخل:

- 1- جعل الحركة الشبابية المدنية الديمقراطية رافدا حقيقيا للتشبع بقيم الديمقراطية والدفاع عن دولة الحق والقانون، من خلال تطوير منهجية العمل المشترك بين مكونات الحركة الشبابية وجعلها تملك آليات الدفاع عن حقوق الشباب في شموليتها وكونيتها.
- 2- جعل الحركة الشبابية المدنية الديمقراطية فاعلا أساسيا في بناء منظومة تنمية الفعل الشبابي على الصعيد الجهوي والمحلي، حيث يعبر هذا الاختيار عن الحاجة إلى جعل مكونات الحركة الشبابية تملك المهارات والمعارف والقدرات والمنهجيات الكفيلة بممارسة التأثير الفعال والوازن على السياسات العمومية خاصة الموجهة للشباب على الصعيد المحلي، الجهوي والوطني.
- 3- جعل الحركة الشبابية المدنية الديمقراطية أرضية خلاقة للتشاور والمشاركة والتشبيك، تضع الحركة الشبابية في تناغم مع متطلبات تعزيز وحماية القيم الديمقراطية، حقوق الإنسان، المساواة وفاعلا سياسيا في التنمية يتجاوز حد ملء فراغات السياسات العمومية للدولة.

وحتى تساهم الحركة الشبابية في تحصين مكتسبات المجتمع المدني وحماية حقوق الأفراد والجماعات كقوة وسلطة قائمة الذات ومستقلة من خلال مبادرات تعمل على تمكين المنظمات الشبابية من الآليات والقدرات الأساسية لإسراع وإيصال صوتها لمؤسسات الدولة. تأتي مبادرة المنتدى الوطني للمنظمات الشبابية السعي إلى بناء إطار تنسيقي يهدف إلى تعزيز ادوار المنظمات الشبابية المدنية لتحقيق التكامل وتعزيز التشاور والتعاون في مجال الشباب إضافة إلى المساهمة في التأثير على السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب.

الأهداف والنتائج المنتظرة

الأهداف العامة:

- 1- جعل الحركة الشبابية المدنية الديمقراطية رافدا حقيقيا للتشبع بقيم الديمقراطية والدفاع عن دولة الحق والقانون.
- 2- جعل الحركة الشبابية المدنية الديمقراطية فاعلا أساسيا في بناء منظومة تنمية الفعل الشبابي على الصعيد الجهوي والمحلي، حيث يعبر هذا الاختيار عن الحاجة إلى جعل مكونات الحركة الشبابية تملك... (تملك ماذا؟)

3- جعل الحركة الشبابية المدنية الديمقراطية أرضية خلاقة للتشاور و المشاركة والتشبيك، تضع الحركة الشبابية في تناغم مع متطلبات تعزيز وحماية القيم الديمقراطية، حقوق الإنسان، المساواة وفاعلا سياسيا في التنمية يتجاوز حد ملء فراغات السياسات العمومية للدولة.

النتائج المتوقعة:

- 1- 150 منظمة شبابية تمكنت من تحديد منهجية العمل المشترك و آليات الدفاع عن حقوق الشباب في شموليتها وكونيتها.
- 2- 150 منظمة شبابية استطاعت تحديد المتطلبات والمهارات والمعارف والقدرات والمهجات الكفيلة بممارسة التأثير الفعال والوازن على السياسات العمومية خاصة الموجهة للشباب على الصعيد المحلي، الجهوي والوطني .
- 3- 150 منظمة شبابية تمكنت من تحديد القواعد والمبادئ الأساسية الكفيلة بخلق أرضية للتشاور و المشاركة والتشبيك.

معطيات تقنية

المنظمات و الهيئات :

- 1- جمعية الشباب لأجل الشباب
- 2- حركة الشبابية -ممتدى بدائل المغرب
- 3- معهد بروميتيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان
- 4- مؤسسة فريديش إيبيرت

عدد المشاركين/ات

150 مشاركة ومشارك من مختلف المنظمات والديناميات الشبابية، المنظمات الدولية، وسائل الإعلام، الهيئات الحكومية، أكاديميين...

المكان :

المركب الدولي للشباب والطفولة بوزنيقة

التاريخ :

7، 8، 9 نونبر 2014

محاور الملتقى

المحور الأول : المنظمات الشبابية : رهانات بناء الديمقراطية

الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وميكانيزمات دعم إنخراط المنظمات الشبابية في أجهزة الحكامة " سياسة تدبير المجال و دور المنظمات الشبابية على الصعيد الترابي : سؤال الجهوية المتقدمة ؟ الاستحقاقات الانتخابية و أفق المشاركة الديمقراطية للشباب نشر واعمال حقوق الشباب : الاستراتيجيات الممكنة

تعزيز فرص التشغيل الذاتي عبر تمكين الحقوق الاقتصادية و الإجتماعية للشباب
تأثير المنظمات الشبابية للمساهمة في وضع سياسات عمومية للشباب : التتبع و التقييم

المنظمات الشبابية و قيم المجتمع المدني الديمقراطي

المساواة و المناصفة و مسلسل البناء الديمقراطي المغربي : الممارسات و التحديات
التعددية الثقافية و بناء الهوية المفتوحة على المشترك الإنساني
تقابل الدين و العلمانية للإجابة على سؤال هوية الدولة بالمغرب
الحق المشترك في العيش و نبد الكراهية و العنصرية
برنامج اللقاء:

التاريخ / التوقيت	النشاط
اليوم الأول: الجمعة 07 نونبر 2014	
18:00 – 15:00	التحاق المشاركين والمشاركين ،
18:30 -20:30	جلسة عامة: تقديم البرنامج وشرح المعلومات اللوجيستية
اليوم الثاني : السبت 08 نونبر 2014	
09.30-09.00	تسجيل المشاركين
10.15-09.30	الجلسة الافتتاحية : <ul style="list-style-type: none"> ● أحمد رزقي، مدير جمعية شباب لأجل الشباب ● كريستينا برك، الممثلة المقيمة لمؤسسة فريدريش إبرت بالمغرب ● خالد شهيد، الحركة الشبابية ● مهدي بوشوا، معهد بروميتيوس
10.30-10.15	استراحة شاي
12:30 – 10:30	رهانات المنظمات الشبابية من أجل البناء الديمقراطي ؟ <ul style="list-style-type: none"> ● "الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وميكانيكيات دعم إنخراط المنظمات الشبابية في أجهزة الحكامة " – السيد مصطفى بزهو – مستشار السيد وزير الشباب والرياضة ● سياسة تدبير المجال و دور المنظمات الشبابية على الصعيد الترابي : سؤال الهوية المتقدمة ؟ قاسم عبداللطيف - عضو الائتلاف المدني من أجل جمهورية ديمقراطية ● الاستحقاقات الانتخابية و أفق المشاركة الديمقراطية للشباب – السيد المهدي المزوراي – نائب برلماني
14.30-12.30	استراحة الغذاء
17.00-14.30	المنظمات الشبابية وتحديات الدولة المدنية <ul style="list-style-type: none"> ● السيد أحمد أرحموش، الفيدرالية الدولية للجمعيات الأمازيغية

● السيد محمد ياسين عبار، الحركة الشبابية لمنتدى بديل المغرب مناقشة	
العشاء	20:00
اليوم الثالث : الأحد 09 نونبر 2014	
● حقوق الشباب و القانون الدولي لحقوق الإنسان : الوضعية الراهنة و مجالات التطور. ● السيد ادريس اليزمي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ● أحمد بلغيث ممثل المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ● السيد ندير المومني، خبير في مجال حقوق الإنسان ● السيد ياسين بزاز، مؤسسة برومئوس	11:00 – 9:30
استراحة الشاي	11.15-11.00
● ماهمي التجارب وامكانيات تضافر القوى والعمل المشترك من أجل إحداث هيئة تمثل مصالح الشباب في الفضاء العمومي؟ رؤى متقاطعة بين المغرب وألمانيا. ● تجربة المنتدى الاجتماعي ● تجربة المجلس الفيدرالي الألماني للمنظمات الشبابية ● تجربة جمعية الشباب لأجل الشباب	13.30-11.15
الجلسة العامة تقديم الخلاصات	14.00-13.30
الغذاء / المغادرة	15.00-14.00

تقرير أشغال الجلسات

الجلسة الافتتاحية

بداية الاشتغال : 9:30

بحضور : "كريستينا بيرك" الممثلة المتقدمة لمؤسسة فريدريش إيرت بالمغرب .
خالد شهيد :الحركة الشبابية .

المهدي بوشاو:عن معهد برومئوس
مسير الجلسة الافتتاحية :أحمد رزقي المدير التنفيذي لجمعية الشباب لأجل الشباب

المدخلات :

أحمد رزقي : تضمنت تقديم الشكر لجميع المنظمات الشبابية المنظمة للملتقى و المشاركة في أشغاله كما اعتبر الملتقى لحظة تاريخية في بناء أرضية لحقوق الشباب من أجل المرافعة .

كريستينا بيرك :استعراض لعمل مؤسسة فريدريش إيرت بالمغرب
عمل المؤسسة بالمغرب لمدة 30 سنة و اشتغالها مع منظمات المجتمع المدني و النقابات و الأحزاب السياسية في مجالات التربية السياسية و مجال التكوين , و تطوير مجموعة من الأفكار حول دعم ورش الديمقراطية بالمغرب .



استعراض التجربة الألمانية :
بدون شباب لا يمكن التكلم عن الدولة و استقرارها .
الشباب هو المشارك و الفاعل الرئيسي .
نريد دعم استثمارات الشباب في المغرب لأجل الديمقراطية .
خلاصة تركيبيّة للمسير أحمد رزقي :
إعادة طرح السياق العام للملتقى الوطني للمنظمات الشبابية .
اختتام الحوار الوطني للمجتمع الوطني
مسلسل إعداد مشروع قانون الشباب و مشروع المجلس الاستشاري للشباب
و العمل الجمعي
اعتماد الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب
الاستحقاقات الانتخابية
اعداد المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الانسان 2014
أرضية التعاقد او مبادرة الملتقى جاءت لتجميع الأفكار وبلورة الرؤية الشبابية المشتركة
المسار لازال مستمر في برنامج " صوت واحد" الذي تشرف عليه جمعية الشباب لأجل الشباب
استعراض المطالب الديمقراطية لحراك الربيع العربي .
كلمة خالد شهيد : عن الحركة الشبابية
تقدم بالشكر للجمعيات المنظمة و المشاركة
بعد الحراك الإقليمي الذي يشكل الشباب عصبه الرئيس, و بعد انقضاء مدة ثلاث سنوات غياب الحرية و العدالة و تراجع الممارسة الحقوقية .
استعراض تاريخي و رهن المغرب بمؤسسات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بدءا من ثمانينات القرن الماضي (سياسية التقويم الهيكلي).
الحركة الشبابية يطبعها التشتت و طرح الحل في تجميع المبادرات الشبابية من أجل ميثاق حقوقي للشباب حتى يتسنى للشباب الترافع, واعتبار المنتدى
العالمي لحقوق الإنسان فرصة لرفع ميثاق لحقوق الشباب إلى الأمم المتحدة بمشاركة شركائنا في دول العالم
بداية المبادرة كانت منذ سنين تم بناء الفكرة و المعيق في بلورتها هو الخوف من اجتماعات تكسر تكسني تراكم تاريخي للإطارات المتبينة للمبادرة .
الهدف العام التأسيس لحركة شبابية لأجل مغرب الديمقراطية و حقوق الإنسان



مداخلة مهدي بوشاو : معهد بروميتوس
استعراض سياق تأسيس معهد بروميتوس في ظل الحراك 20 فبراير وكإجابة عن
مشكل النخبة المغربية في الولوج إلى الثقافة و الممارسة الثقافية أشار إلى أن الملتقى يعتبر
رهان للمنظمات الشبابية لنشر الثقافة و الممارسة الديمقراطية و أرضية إعداد للمنتدى
العالمي لحقوق الإنسان
مداخلة احمد رزقي : عرض برنامج الملتقى
اعتبر الملتقى ينسجم مع تطلعات الإطارات المنظمة في الإعداد للمنتدى العالمي لحقوق
الإنسان



استعراض تجربة "صوت واحد"
إعطاء الكلمة لممثلة المجلس الفيدرالي للمنظمات الألمانية :
تقديم الشكر للمنظمات المنظمة و الحاضرة في الملتقى
استعراض تجربة المجلس الفيدرالي الألماني بعد 65 سنة على تأسيسه والذي يضم تحت
لواءه 41 منظمة شبابية تضم 27 منظمة كاملة العضوية و 6 بشكل مؤقت . لأجل
صوت شبابي واحد .

**الجلسة الأولى "رهانات المنظمات الشبابية من أجل
البناء الديمقراطي"**

● المدخلة الأولى : السيد المصطفى بنهرو مستشار وزير الشباب و الرياضة

التذكير بالسياق العام للموضوع المتعلق بالسياسة المندمجة للشباب
السياق العالمي : النقاش الشبابي داخل أروقة المنظمات العالمية و العربية
السياق المحلي : بداية النقاش منذ سنة 2008
إستراتيجية الشباب عرفت عدة مراحل
الأولى : أفرزت وثيقة لها مضمون قطاعي
التغيرات السياسية – دستور جديد – حراك اجتماعي
إعادة النظر في الوثيقة
ضرورة إعادة صياغة الوثيقة لكي تتكسي مضمون له صيغة تعنى إستراتيجية الشباب
تعثر السياسات العامة المتعلقة بالشباب
تعثر المجلس المتعلق بالشباب
المعطيات التي تمت مراعاتها من أجل بلورة إستراتيجية وطنية للشباب
قيمة مضافة – تعاقد جديد – مشاركة فاعلة – عرضانية سياسة مجالية – مسؤولية
الأهداف :



ضمان الجودة
تقديم المخطط المتعلق بالإستراتيجية لكل الفاعلين
العمل على ضمان تناسق بين كافة المتدخلين
محاو الإستراتيجية (دعائم)
الإدماج الاقتصادي – زيادة الفرص الاقتصادية للشباب
الرفع من فرص ولوج الخدمات
تغيب الفوارق
تعزير المشاركة الفعالة للشباب من أجل المشاركة في الحياة العامة
تعزير المشاركة في حقوق الإنسان
تقوية الدعائم المؤسساتية و التواصلية
الإستراتيجية تضمن 62 إجراء تمت مرحلتها عبر
ضمان تفعيل الإستراتيجية المندمجة رهين بالنوايا السياسية
تم المصادقة على الإستراتيجية في المجلس الحكومي
الإستراتيجية في إطار عملية التفعيل
على المستوى التشريعي – حقوق الشباب في (في السياسات العامة)
إعطاء فرص أكثر للشباب من أجل المشاركة في التنمية
تعزير المرافقة المهنية للشباب (النظام التعليمي)
ملائمة المهارات مع متطلبات العمل
تشجيع التشغيل الذاتي
هناك خبراء معينين بالتفصيل في كل نقطة
الحق في الصحة
ضمان السكن –استقلالية الشباب
إعادة تأهيل الهياكل الاجتماعية
منح الشباب مزايا تفضيلية – بطاقة الشباب



● المدخلة الثانية : السيد المزوري المهدي (نائب برلماني)

إن موضوع الشباب و المشاركة الديمقراطية يطرح صعوبات كثيرة غير أن هذا لا يمنع من ضرورة التحرك لبلورة مشاريع وخطط تساهم في تجاوز هذه الصعوبات
السياق التاريخي للمشاركة الديمقراطية للشباب
هناك مشاركة في البداية للشباب مع الرموز الشبابية
غياب الشباب في الإختيارات المتعلقة بالسياسات العامة
فترة حكومة التناوب "مع محمد الكحص" حضورا هاما للشباب إلا أنه تم إهمالها
التغيير رهين بالشباب
المبادرة التي تم اقتراحها من طرف الهيئة التي بنيت إليها التدخل
الكوطة إجراء إستثنائي من أجل تجاوز الصعوبات
اجتماع نواب الشباب في البرلمان و تقديم مقترحات لوزير الداخلية
تمكين الشباب من الولوج إلى المؤسسات (عن طريق الكوطة)
ضرورة الاعتراف بوجود مجالس للشباب لمراقبة الشأن المحلي و المشاركة فيه
هناك افتتاح إيجابي فيما يخص الجهات المعنية
الأحزاب كلها تقترح
فتح مجال مراقبة الشباب للسياسات العامة

تفاعلات المتدخلين مع أسئلة المشاركين

● السيد مصطفى بنزهو

الإستراتيجية المندمجة للشباب رد فعل على الإخفاقات التي عرفتها السياسات السابقة
الإستراتيجية المندمجة للشباب فرصة إضافة إلى الدستور –الميثاق الجماعي
التشخيص مبني على تراكم – دراسة موسعة /لتجاوز وضعية الهشاشة
الإستراتيجية المندمجة للشباب موجهة لجميع الشباب
الإستراتيجية جاءت بعد مناظرة و حوار وطنيين
ضرورة استغلال الفرص التي تضعها الإستراتيجية أمام الشباب

● السيد المهدي المزوري

تم حل المشاكل في الماضي بالتوافق
يعتبر الربيع العربي هو اللحظة المؤسسة لما نعيشه اليوم
التغيير و السياسة تتم داخل وسائط
ضرورة الشروع في فتح حوار داخل الأحزاب من أجل الدفع بها لبلورة سياسية شبابية

المناقشة :



بعد انتهاء المداخلتين تم فتح باب النقاش و تم تحديد ثلاث دقائق لكل متدخل و ضمت اللائحة 14 تدخلا و من أهم ما تضمنته ما يلي :



التساؤل عن عدم ترجمة السياسات المتعلقة بالشباب على أرض الواقع
غياب الديمقراطية من أهم أسباب فشل حركة 20 فبراير
الإشارة إلى غياب المسائلة الحقوقية المتعلقة بالشباب مع ذكر بعض الأمثلة (الاعتقالات
في صفوف حركة 20 فبراير - قمع الاحتجاجات - منع بعض منظمات الشباب)
السياسات الحزبية والحكومية هدفها فقط هو احتواء الشباب وخطابها حالم و رسمي ولا
يمس الحاجيات الأساسية
طريقة التعامل مع بعض التحديات التي تواجه الشباب (التطرف - المخدرات)

الجلسة الثانية : المنظمات الشبابية و قيم المجتمع المدني

الديمقراطي

المداخلة الاولى : تدخل السيد محمد ياسين العبار : الحركة الشبابية لمنتهى بدائل المغرب

ذكر المحاضر بالسياق العام لبروز فكرة الدولة المدنية انطلاقا من الربيع الديمقراطي و التفكير في بنية تعددية للتعايش و صيانة الحقوق، و هذا ما حدى بهم إلى تعميق النقاش و طرح الأسئلة العميقة انطلاقا من رؤية شمولية تنطلق من تحديد المفهوم، مفهوم الدولة المدنية دولة ديمقراطية، ضامنة للتعدد و الحريات و للهوية الثقافية، و ركز على مقومات الدولة المدنية حيث إعتبر الديمقراطية و تداول السلطة و المقارنة التشاركية و المواطنة و القوانين هو المحدد الأساسي لأي دولة مدنية، و إعتبر مركز حقوق الإنسان بكل أجيالها أساسية و كذلك سمو القانون ناهيك عن المساواة بين الجنسين.

كما إعتبر ديباجة الدستور و الفصل الثالث و بعض الفصول تؤكد على كون المغرب دولة دينية بإمتياز و الملك هو حامي الملة و الدين.

مسألة السلطة مرتبطة بالملك حيث يتأسس مجموعة من المجالس و يعتبر ذلك ضربا لمبدأ فصل السلطة كما وضح كون حرية المعتقد مغيبية تشريعية و دستورية، على الرغم من ان المغرب صادق على مجموعة من الحقوق المدنية و السياسية و التي من جملتها حرية المعتقد و المساواة و المناصفة.

يؤكد الدستور المغربي على مجموعة من الحريات على سبيل المثال : حرية الرأي و التعبير و التجمع و لكن الواقع يؤكد وجود ممارسات إنتهاك هذه الحقوق كما نجد ان قضية المناصفة مغيبية في الواقع و في ذهنية الفاعل السياسي و القانوني.

و أثار إلى عدم تنزيل مقتضيات و قوانين إستقلالية القضاء و خلص إلى كون الدولة المدنية او الوطنية أو الديمقراطية هو العمل جمعي، شعبي لا بد من الترافع من أجل إحقاقه من طرف المجتمع المدني ناهيك عن فصل الدين عن الدولة و برلمانية ملكية و تحصيل النصوص المتعلقة بالحريات و العمل على تقوية المجتمع المدني و إثراء حقوق الإنسان و التربية عليها و أعطى نموذج الدستور التونسي الذي يفصل بين الدين و الدولة و يؤكد على مدنية الدولة من خلال الفصلين 1 و 2 من الدستور التونسي و تأكيده على حياد الدولة و حرية المعتقد .

مشروع الدولة المدنية هو تحصين للدولة من مجموعة من النماذج المتطرفة و الأصولية و تحصين الشباب من كل أشكال الإنحرافات من أجل بناء مغرب المؤسسات مغرب ديمقراطي حديث.

المداخلة الثانية : تدخل السيد أحمد أرموش : الفيدرالية الدولية للجمعيات الامازيغية

قارب المحاضر الحركة الأمازيغية في التأسيس للدولة المدنية و الذي يقارب إلى حد كبير مطلب باقي مكونات المجتمع المدني من حيث رفع المقدس و الحياد الديني و إثراء ثقافة حقوق الإنسان.

كما أشار إلى دور الحركة الأمازيغية في إثراء النقاش العمومي حول الدولة المدنية وإتهامها بالكفر والإحاد من طرف الأصوليين و ما زال النضال مستمرا كما أكد على مشروعية رفع شعار الدولة المدنية لكونه مشروع مجتمعي ديمقراطي حقوقي إطلاقا من قنوات واسعة.



منطلقات الحركة من رفع شعار العلمانية هو منطلق و مرجع مغربي أصيل من التراث المغربي ونضالات أهل المغرب الأمازيغي القديم، و يشير المحاضر إلى كون الدولة اللاتينية أو الديمقراطية بدأت من الكونفدراليات القديمة (آيت عطا، تافيلالت ...) التي تقوم بتدبير الشأن المدني لمكوناتها بعيدا عن الدين، حيث رآك الأمازيغ تجربة مهمة نموذج قبائل آيت عطا و طريقة تسيير الزاوية الدينية سواء الديانات المسيحية، اليهودية و الإسلامية أو غيرها، حيث تم إقرار نظام خاص خول للفقهاء أماكن مغلقة و منغلقة بعيدا عن المجال الحضري يتم توفير دعم مالي من المنتج السنوي و تحرم عليها التدخل في كل ماهو إقتصادي و إجتماعي حيث لا يحضرون التجمعات المدنية و لا يتأسسون أي مؤسسة لا دينية، يكن لهم الإحترام في حدود المهام الموكولة لهم دينيا.

و تأسيسا على ما سبق و بناء عليه فالدولة المدنية لا يمكن أن تتعايش مع الإستبداد و السلطة و ثقافة الربيع حيث أن الدولة المدنية تتأسس على مرجعيات حقوق الإنسان و لنا في بلدان رآمت تجارب في هذا المضمار، و يؤكد على ضرورة إستحضار الموروث الثقافي المغربي تاريخيا في هذا الإطار و كذلك التجارب المقارنة لبناء نموذج مغربي أصيل.

و يشير أن الأمازيغية لن تعيش إلا مع دولة تحترم السلطة و الحريات، دولة مدنية كما يتحسر على كون هذا المطلب لا يتقاسمه مجموعة من المؤسسات و الفعاليات الثقافية و الجمعية مع الحركة الأمازيغية، و الرهان كل الرهان على الحركة الشبابية الديمقراطية و لا عيب في المطالبة بتغيير بعض فصول الدستور المناهضة لحرية المعتقد و لقيام دولة مدنية، كما ان هناك خلط بين القانون الوضعي و القانون السابوي، ناهيك عن تكريس أدوار الدولة الدينية في كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية و نظام الإرث و مدونة الأسرة ناهيك عن قانون الجنائي الذي يشيئ المرأة خاصة فيما يتعلق بتعرض المرأة للإختطاف و كأنها شيء وليست كائن مستقل.

كما أشاد السيد المحاضر بالمادة 49 من مدونة الأسرة الخاصة بتقسيم الممتلكات و هو عرف أمازيغي قديم و تمنى ألا يقف عند طلاق الزوجين و يتعداه ليشمل وفاة الزوج.

غياب المرأة كعدول و كشاهدة هي من ممارسات الدولة الدينية لذلك لا بد من تظافر الجهود لتحقيق الدولة المدنية، كما يؤكد على كون المغرب عرف تراجعات في ملف الحريات سواء على مستوى القوانين أو التشريعات و الرهان على المجتمع المدني و على تراكات السلوك اليومي للمناضلين .

و خلص إلى كون الدولة المدنية هي حلم كل الديمقراطيين الغيورين على بناء وطن ديمقراطي لكل المغاربة و لا يمكن أن تأسس إطلاقا الدولة المدنية على العرق و لا على الدين.

الأسئلة :

- محدود العلمانية و الإحاد في المجتمع المغربي ؟
- هل المجتمع المغربي بمجمعه المدني و صل إلى نضج يؤهله لتأسيس دولة مدنية ؟
- لماذا التركيز على كون الدولة المدنية هي حرية المعتقد فقط ؟
- ما حدود دور المؤسسات التعليمية في التربية على مقومات دولة دينية ؟



- ما معنى الدولة المدنية في ظل تعدد التعاريف و التي نريدها في المغرب ؟
- كيفية مواجهة ثقافة الممانعة و الإقصاء في ا داخل المجتمع المغربي ؟
- كيف للمجتمع لازال يزرع في الأمية أن ينتقل إلى دولة الحقوق و الديمقراطية ؟

الإقتراحات و التوصيات :

- ✓ ضرورة إختيار صيغة موحدة لتأسيس مقومات دولة مدنية حول رؤى مشتركة.
- ✓ إقتراح قراءة جديدة لتاريخ المغرب بعيدا عن إستئصال التاريخ الأمازيغي
- ✓ إعادة النظر في بعض محاور دروس التربية الإسلامية بالمؤسسات التعليمية المكرسة للدولة الدينية.
- ✓ ضرورة إثراء ثقافة التعايش و التسامح داخل المجتمع.
- ✓ تظافر كل جهود المجتمع المدني من أجل المرافعة لدولة مدنية ديمقراطية.
- ✓ ضرورة الابتعاد عن التأطير النظري و النزول إلى الواقع و العمل على تأطير المجتمع على أساس مدني ديمقراطي.
- ✓ إعادة النظر في الحقل الديني.
- ✓ إقتراح مراجعة بعض فصول الدستور المكرسة للدولة الدينية.
- ✓ إقتراح مناظرة يحضرها جميع الفعاليات السياسية و الجمعية و الثقافية و المدنية من مختلف المشارب و المرجعيات للنقاش العمومي حول الدولة المدنية.
- ✓ ضرورة رفع الحذر على الجمعيات ذات التوجه العلماني من حيث تعليق الالفتات في الأماكن العمومية و التدخل في أنشطتها.
- ✓ الإبتعاد عن نسخ بدائل غربية للدولة المدنية بمقوماتها و إنتاج نموذج مغربي صرف تحترم الخصوصية.
- ✓ ضرورة الإهتمام بالجانب الإجتماعي لتحقيق الرفاه الإجتماعي بدل رفع شعارات كبيرة لها أكثر من مدلول.
- ✓ إقتراح عدم إستحضار التاريخ لتبرير الدولة المدنية.
- ✓ العمل الجاد للتوافق على مقومات دولة ديمقراطية بنمط مغربي أصيل.
- ✓ إقتراح إدماج مادة التربية المدنية بمختلف أسلاك التعليم العمومي.
- ✓ ضرورة العمل على منع تأسيس الأحزاب بمنطق عرقي او ديني.
- ✓ ضرورة حل كل المنظمات او التنظيمات التي تعتبر نفسها من النسب الشريف، كل المغاربة سواسية داخل المجتمع.
- ✓ حذف وزارة الشؤون الإسلامية و تعويضها بوزارة الأديان.



الجلسة الثالثة : المنظمات الشبابية و قيم المجتمع الحداثي الديمقراطي

المسير : التذكير بالسياق العام للقاء

المداخلات :

مداخلة السيد أحمد بلغيت : يمثل المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان

في مسار تطور القانون الدولي في حقوق الشباب

- شكر التنظيم و الساهرين على الملتقى
- الإشارة إلى اشكال الإختخاب و التعيين في المجلس :كيف يتم إختخاب الجمعية في مجلس الشباب الألماني
- ربط
- عدم القدرة على الدفاع عن الحقوق تهدد السلام و الأمن الدولي
- إثارة مجموعة من التساؤلات و الإشكالات حول الشباب
- إختلاف المعايير المحلية مع المعايير الدولية فيما يخص فئة الشباب
- المجاورة بين حقوق الطفل و الشباب
- هل الشباب في حاجة الى وثيقة خاصة

المؤشرات : الفئة الشبابية للمجتمعات النامية -ثروة أم خطر

- موقع قضايا الشباب من القانون الدولي ؟
- هل يعزى التمكين للإنتهاكات من حيث القانون او من حيث الواقع
- الحقوق الأكثر التصاقا بالشباب حقوق اجتماعية

الخلفية التاريخية :

ذكر المتدخل بالسياق الدولي الذي ادى إلى افراس حقوق الشباب



- الحقوق الدولية : يؤكد المتدخل انها لا تتم وفق تقسيم في هذا المجال بل انها فقط تزاح بين الطفل و الشاب

مساعي التطوير : عمل المندوبية على صياغة القانون المعياري

- الربط بين الشباب و الحق في الشغل
- الحقوق الصحية
- الإدماج و إعادة ادماج الشباب في وضعية نزاع مع القانون

التوصيات :

- ضرورة الاهتمام بالشباب
- احداث منظمة خاصة تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان
- تكليف المفوضية بإعداد مخططات متعلقة بإعادة الإدماج
- هناك اتفاقيات خاصة بالشباب من حيث المضمون
- اتفاقيات الألعاب الرياضية الحركية

التوصيات الصادرة عن اليات حقوق الانسان

- غياب الضغط و الترافع دوليا
- وطنيا تمت الإشارة الى مجموعة نقط من ضمنها (الوثيقة الدستورية / قانون الأحزاب / مدونة الإنتخابات

مداخلة السيد ندير المومني : خبير في مجال حقوق الإنسان

- التذكير بالمحطات الأساسية لبناء مرجعية لألية حقوق الإنسان
- الشباب أصحاب حق
- التركيز على الشباب كقناة عمرية

وقد ركز على مبدأ السياسات المندمجة والمتعددة القطاعات

اعطى الأولوية لتقوية قدرات المؤسسات العاملة الخاصة بالشباب مع التركيز على مبدأ مشاركة الشباب في اتخاذ القرار الشباب (الشباب المهاجر ,الشباب المعاقين,الشباب الاجئ)

مباشرة بعدها اشار الى وثيقة اليوم العالمي للشباب و التي جددت عدة مساعي من أجل تحقيق أهداف الألفية
التركيز على التوعية و التحسيس

تشجيع التفاعل بين الشباب كمحرك اساسي لتبادل الثقافات (مبعوث خاص بالشباب في الأمم المتحدة)

لابد من الإشارة لمجهودات المجلس الإقتصادي و الإجتماعي

ادماج الشباب في اعتبارات اجندة ما بعد 2015

الولوج العام للتعليم الأساسي و الولوج المتكافئ للتعليم العالي مع جودة التعليم

التقليص من فئة الشباب العاطل

تعزيز المشاركة الفعالة للشباب

المساواة بين الجنسين (القضاء على جميع أنواع العنف)

القضاء على الزواج الإكراهي

البعد الجهوي للموضوع :

المادة 12 للميثاق الإفريقي للشباب و الذي حدد المعايير المعتمدة لتحديد سياسية ممتدة للشباب .

كذلك مجلس أوروبا يعمل على تشجيع الشباب للمشاركة في التدبير المحلي

خلق مصالح خاصة من أجل مرافقة الشباب للوصول إلى حقوقهم



وكذلك تمكن الشباب من المشاركة في وضع القوانين

في الختام أشار المحاضر إلى :

وثيقة خبراء حول الشباب و التي تطرح الإطار الإشكالي لقضية الشباب

تم حدد نقاط الخلل في حماية حقوق الشباب

التمييز المتعدد, الأعاقة, الوضع الاجتماعي

التشغيل, الحقوق السياسية, التربية و التعليم , الخدمة العسكرية (التجنيد الإجباري)

مداخلة السيد ادريس اليزي : رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

في بدلية مداخلته و قبل الخوض في تقديم المنتدى أشار السيد ادريس اليزي في إطار تفاعله مع الأسئلة الى ثلاث نقط أكد انها حظيت باهتمام وكانت

موضوع مذكرة المجلس الوطني و هي كالتالي :



- مراكز حماية الطفولة

- التربية على حقوق الإنسان

- العقوبات البديلة

اهمية العلاقة بين المواثيق الدولية و القوانين الوطنية

تمت الإشارة الى انتخاب 5 مغاربة في المنظمات الدولية و قوة المغرب في هذا المجال

تم انتقل للحديث على المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي و صفه محطة أساسية حيث ستعرف مشاركة 3500 فاعل جمعي مما يتيح فرصة للنقاش الكوني حول مواضيع مختلفة في إطار التفاعل مع الآخر .

كما زود المشاركين في الملتقى بمجموعة من المعطيات حول أنشطة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان و الذي سيشتم خلال الفترة الممتدة بين 27 و 30 نونبر 150 نشاطا اغلبها منظمة من طرف المجتمع المدني, المؤسسات العمومية, جمعية و قطاعات وزارين, كما سيؤث المنتدى بمجموعة من الورشات صنفها كالتالي :

- 35 ورشة موضوعاتية تم مختلف المواضيع بحضور خبراء دوليين في إطار مقارنة التجارب على سبيل المثال "المقاولة و حقوق الإنسان "

كورشة موضوعاتية تم حق الشغل

- 11 ورشة حول النساء

- 16 حدث خاص منظمة من طرف مؤسسات دستورية "المواطنة و حماية المطيات" كمثال

- 13 نشاط داخلي سيعظم منظمات دولية

- 14 دورة تكوينية

- تخصيص حيز لنشاط حول المسنين ضمن برنامج المنتدى

- إضافة إلى إذاعة و تلفزيون المنتدى

وأضاف السيد أدريس اليازي على ضرورة اطلاق المشاركين مسبقا برامج المنتدى لضمان مشاركة فعالة

مداخلة ياسين بزاز : عن اللجنة المنظمة

أكد على وعي المنظمات الشبابية بالرهانات الدولية و الوطنية كما أكد على أهمية الأطار الذي تم خلقه كما اشار إلى أهمية تخصيص محور للشباب . من بين 8 محاور للشباب ، و هو مكتسب مهم في مسلسل الترافع حول الحقوق



وجوب العمل على خلق حركة شبابية مع اجندة واضحة من أجل خلق لوبي للضغط ، على المستوى الوطني وايضا من أجل وثيقة دولية للشباب .

كما اوصى بان تقديم المغرب لنفسه كحامل لمشروع الوثيقة الدولية حول الشباب مابعد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي يعتبر محطة مهمة .

150 جمعية اليوم تشكل لجنة أساسية للشباب .

م.ي.ش يتوصل بالدعم ولكن بطريقة غير مباشرة حيث أن الدولة تعطي الدعم للمجلس الفدرالي الذي يتكلف بتقديم الدعم م.ي.ش تأسيس بعد نهاية الحرب العالمية

الشباب ما بين 14 و 26 متطور

شبة المنظمات الألمانية 26 مظمة كامبة العضوية 6 منظمات استشارية 16 منظمة على المستوى الجمعي

من نحن : شباب منضوي تحت لواء منظمات تهتم بعدة مجالات .

كل جمعية تبعث ممثلين حسب عدد الأعضاء ، تجتمع كل سنة

اللجنة التنفيذية : تجتمع 10 مرات في السنة ، يضم مندوب عن كل جمعية

المجلس التنفيذي : يتأسسه شخصين (رجل و امرأة)

كل شخص له الحق في الترشيح

مثلة المجلس الفيدرالي الألماني للشباب



في بداية مداخلتها رحبت بالحضور بعد ذلك قامت بشرح وضعية المجلس الفيدرالي للشباب .و الذي يبقى ذا صلة بالبرلمان و يتلقى إعانات من طرف الدولة ولكن دون التدخل هذه الأخيرة في توجهات المجلس .

اوضحت أن هناك مجالس أخرى للشباب و حسب مجالات عديدة : الصحة ،التعليم

المجلس يتواصل مباشرة مع الدولة على المستوى المركزي و المحلي (المدن و الدوائر)

هذه الهيكلية تمكن من تواصل مباشر .

البيان الختامي

تحت شعار: **تفكير، عمل مشترك و تمكين**، نظمت الحركة الشبابية المغربية الملتقى الوطني للمنظمات الشبابية، والذي يعد فضاء للتداول و تعزيز منهجية التدبير المشترك بين المنظمات الشبابية، في أفق خلق أرضية إستراتيجية مشتركة، تقوي التحالفات الموضوعاتية حول تعزيز موقع الشباب في السياسات العمومية. كما شكل الملتقى الوطني للمنظمات الشبابية تعبيرا قويا على حرص الحركة الشبابية على رفع تحدي مواكبة أعمال المداخل الدستورية والمؤسساتية الكفيلة بتمكين الشباب والمجتمع المدني، وفق المرجعيات الوطنية والدولية، وانطلاقا من مقارنة الحق في المشاركة الذي تضمنته المواثيق الدولية ومقتضيات الدستور الجديد.

كما جسد الملتقى الوطني للمنظمات الشبابية الإيمان الراسخ أن الحركة الشبابية قد استطاعت أن تعطي نفسا جديدا للإصلاحات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي من خلال رفع المطالب المرتبطة بالديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون، بارتباطها القوي بنض الشارع من جهة و تقوية مبادرات مدنية قادرة على ضمان مشاركة الجميع في بناء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية و المساواة، وضمان مشاركة الجميع وعلى رأسهم الشباب في تحقيق تنمية ديمقراطية منصفة مبنية على الإصغاء لكل قوى الشعب المغربي، ونابعة من تملك الجميع للإصلاحات التي عرفها المغرب.

حيث أضحى من الضروري اليوم، التفكير بشكل جماعي حول إمكانات تقوية مسلسل بناء الفعل الشبابي عبر توحيد رؤى المنظمات المدنية الشبابية ومواقفها في ارتباط بالأدوار التي تلعبها في إعداد، تنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

خصوصا أن هذا اللقاء يأتي في سياق اتخاذ الحكومة المغربية مجموعة من التدابير والمبادرات في التعاطي مع الشأن الشبابي و المدني نذكر منها :

- أولا : اختتام مسلسل الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، وما واکبه من مبادرات مدنية موازية.
- ثانيا: مسلسل إعداد مشاريع القوانين المرتبطة بالمجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعي وبالقانون الإطار للشباب.
- ثالثا: اعتماد الإستراتيجية الوطنية المندجة للشباب 2015 – 2020.
- رابعا: الإعلان عن أجندة الاستحقاقات الانتخابية في أفق 2015.

حيث أصبح مطروحا على الدولة العمل على تمكين الشباب ومنظماتهم المدنية من آليات وميكانزمات المساهمة والمشاركة في تتبع وتقييم أورايش الإصلاحات المؤسساتية الحقيقية وتحسينها عبر خلق ديناميات **اليقظة الشبابية**.

كما أصبح من الضروري العمل على تطوير مجموعة من الأنشطة ذات الطابع التكويني والتعبوي والتحسيس في القرى والأحياء، وبناء قدرات الشباب ومنظماتهم من أجل تيسير مساهمة هذه القوة المدنية في تحقيق متطلبات المغرب الديمقراطي.

أمام هذه الراهانات المطروحة على الحركة الشبابية المغربية اليوم، تظل هذه الأخيرة أمام إكراهات عديدة، تعيق مساهمتها في رفع تحديات المرافقة الجموعية والمدنية، من الناحية الفكرية والميدانية والحقوقية، للأجيال الجديدة من الشباب الذي عبر عن رغبته في المساهمة في صناعة مستقبل بلاده، وجعل الفعل الشبابي المدني الأكثر قدرة على استيعاب جزء من الطلب الكبير على المشاركة الذي عبرت عنه

فئات الشباب المغربي، حيث صار من الضروري اليوم، تعزيز الحوار العمومي وتنمية قدرات القيادات الشبابية في مجالات العمل المدني عن قرب وتطوير منظومة تفكير مدنية تربط الحركة الشبابية بإكراهات المستقبل الديمقراطي.

نحن الجمعيات الشبابية المجتمعة في إطار الملتقى الوطني للمنظمات الشبابية ببوزنيقة، أيام 7،8،9 نونبر 2014.

نسجل مايلي :

- 1- تغييب مشاركة المنظمات الشبابية الديمقراطية في إعداد إستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، وغياب ميكانيزمات توسيع هوامش تشاركية تستفيد من التراكم والخبرات التي طورها كل من الشباب و المجتمع المدني. كما تنطلق من مقارنة الحق في المشاركة الذي تضمنه المواثيق الدولية ومقتضيات دستور 2011.
- 2- ضعف تفعيل مجموعة من الإجراءات تعزز البناء المندمج وفق مقارنة حقوقية لمعالجة قضايا الشباب من طرف الحكومة.
- 3- تغييب مكتسبات الحركة الشبابية و المدنية من الترسانة القانونية المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية و تفعيل الجهوية.
- 4- عجز الأحزاب على تبني مقاربات و آليات تضمن تمكين الشباب من المشاركة الديمقراطية.
- 5- غياب إرادة حقيقية من أجل تأسيس مقومات دولة مدنية حول رؤى مشتركة.
- 6- تغييب دور المؤسسات التعليمية في إثراء ثقافة التعايش والتسامح ونبذ الكراهية
- 7- غياب إرادة حقيقية من أجل إعمال وتجاوز انتهاكات حقوق الشباب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية و البيئية.

نعلن مايلي :

- 1- تشبثنا بالمشاركة كحق من حقوق الإنسان خصوصا عندما يتعلق الأمر بالإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، وضرورة تبني ميكانيزمات تشاركية تنطلق من مقارنة الحق في المشاركة الذي تضمنه المواثيق الدولية ومقتضيات دستور 2011.
- 2- دعوتنا للدولة المغربية لفتح حوار حقيقي وشفاف مع المنظمات الشبابية الديمقراطية على ضوء الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب.
- 3- تشبثنا بإلزامية الحكومة المغربية على تبني مجموعة من الإجراءات تعزز البناء المندمج وفق مقارنة حقوقية لمعالجة قضايا الشباب.
- 4- ضرورة تبني قوانين و تعزيز آليات تمثيل الشباب قصد تمكين حضورهم في الاستحقاقات الانتخابية و تفعيل الجهوية مع التأكيد على تفعيل مقتضيات الدستور في اتجاه المناصفة.
- 5- ضرورة حث الأحزاب المغربية على تبني مقاربات و آليات تضمن تمكين الشباب من المشاركة الديمقراطية.
- 6- فتح حوار شبابي وطني من أجل تأسيس مقومات دولة مدنية حول رؤى مشتركة.
- 7- ضرورة تيسير انخراط المنظمات الشبابية في تفعيل دور المؤسسات التعليمية في إثراء ثقافة التعايش والتسامح ونبذ الكراهية
- 8- تعبئتنا من أجل حضور وازن للشباب في فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من أجل حث المنتظم الدولي الحقوقي على خلق اتفاقية دولية لحقوق الشباب لإعمال و تجاوز انتهاكات حقوق الشباب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية و البيئية.